الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

> أصبح الإسلام بعد كارثة ٢٠٠١/٩/١١ المفزعة الشغل الشاغل للفكر والثقافة والسياسة الغربية، وخاصة في أمريكا. فقبل أن ينشر الباحث والأكاديمي ومؤلف كتاب (المستقبل السياسي للإسلام، ٢٠٠٣) والمسؤول البارز السابق في وكالة المخابرات الأمريكية (رئيس المجلس القومي للإستعلامات) المعروف جراهام فولر بحثه المهم في العدد الأخير من المجلة الأمريكية الذائعة الصيت Foreign Policy يناير/ فبراير ٢٠٠٨ بعنوان "عالم بلا إسلام" كنتُ قد نشرت كتابي في عام ٢٠٠٢ تحت عنوان "لو لم يظهر الإسلام ما حال العرب الآن؟" وصدر في بيروت عن "دار الآفاق الجديدة". وكان بيني وبين جراهام فولر تقارب كبير من حيث زوايا المعالجة والنتائج.

قراءة لدراسة جراهام فولر المهمة

ما حال العالم اليوم لو لم يظهر الإسلام؟!

شاكر النابلسي
كاتب اردني-امريكا

وسؤالي وسؤال جراهام فولر (ما حال العرب والعالم الآن لو لم يظهر الإسلام؟) ينطويان تحت منهاج تاريخي معروف يُطلق عليه "الواقع المضاد "Counterfactual ويعتمد هذا المنهاج أول ما يعتمد على مقدرة الاستشراف بما يمكن أن يكون عليه الحاضر الآن لو لم تحدث تلك الحادثة التاريخية، أو لو لم يظهر ذلك البطل، أو تلك الشخصية التاريخية التي شكّلت التاريخ والواقع على النحو الذي تمَّ وقام. وكان من رواد هذا المنهاج إيجال كفارت Kvart الذي كتب في عام ١٩٨٦ كتابه المشهور "نظرية الوقائع المضادة The theory of counterfactual " وقد اتخذت هذه النظرية طابعاً علمياً ومنطقياً بحتاً. وتم تصوير كثير من المواقع التاريخية والسياسية المحتملة على ضوء هذه الحسابات الرياضية، ولعب المنطق فيها دوراً مهماً. وقد انطلق هذا المنهاج من افتراض بسيط جداً وهو: لو أن زيداً من الناس كان يملك أسهماً في البورصة، وباع هذه الأسهم، وبعدها بأيام ارتفع سعر هذه الأسهم، فلو أن زيداً انتظر قليلا ولم يبع أسهمه، فهل كان سيحقق ربحاً كبيراً، ويكون في واقع مضاد ومعاكس لما هو فيه الآن؟

ويناقش كتابي مجالاً أوسع مما ناقشه غراهام فولر في بحثه. فكتابي يناقش حالة العرب الدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لو لم يظهر الإسلام. بينما يركز بحث فولر على الناحية السياسية بشكل خاص.

ما دين العرب الآن لو لم يظهر الإسلام؟

كانت الجزيرة العربية قبل الإسلام تخضع لديانتين رئيستين: اليهودية والمسيحية. أما اليهودية فلم تكن ديانة تسعى وتطمع إلى الانتشار وكسب المزيد من الأتباع وذلك لأسباب كثيرة منها أن اليهود كانوا يعتبرون أنفسهم "شعب الله المختار" ولم يكونوا بحاجة إلى مزيد من اليهود ليؤمنوا بعقيدتهم. ومنها أن اليهودي يجب أن يكون يهودياً بالولادة وليس بالإيمان بعد الولادة، باعتبار أن اليهودية عرق وليست ديناً فقط. ومنها أن اليهود لم يكونوا طلاب سلطة يريدون تحقيقها عن طريق الدين.

أما المسيحية فبرغم أن أتباعها كانوا نشيطين في نشر دعوتها وكسب المزيد من المؤمنين بها عن طريق إقامة الكثير من الأديرة في طريق القوافل التجارية بين مكة والشام وبين مكة واليمن فيما عُرف بـ "رحلة الشتاء والصيف"، والتي كانت تقدم خدمات فندقية للتجار والعاملين معهم، حيث كانوا يستريحون ويتزودون بالطعام والماء والنبيذ المعتَّق الذي اشتهرت بصناعته تلك الأديرة.

وبرغم هذا فلم تحقق المسيحية انتشاراً واسعاً في الجزيرة العربية نتيجة لكونها ديانة معقدة ممتلئة بالأسرار والألغاز مما لا يناسب مجتمع الجزيرة البدائي البسيط، كما أن المسيحية كانت تحمل ظلالاً سياسية لكونها كانت ديانة الدولة البيزنطية في بلاد الشام المجاورة والطامعة في مكة باعتبارها مركزاً مهماً للتجارة الدولية ومحطة ترانزيت تجارية غاية في الأهمية.

فما هو دين العرب إذن، لو لم يظهر الإسلام؟

هناك ثلاث سيناريوهات محتملة:

١- أن يبقى العرب وثنيين. ولكن هذا يعني أن تختفي الوثنية من حياة العرب كما هي مختفية الآن من الجنس البشري، حيث لا نرى الوثنية إلا في بعض القبائل الإفريقية التي تسكن الغابات، والتي لم تعرف ولم تسمع بالأديان السماوية، ولم تصلها بعثات التبشير بعد.

٢- السيناريو الثاني أن يصبح العرب حنفاء، حيث عرفت الحنيفية منذ زمن طويل في الجزيرة العربية، وأن العرب قبل مجيء الكاهن الخزاعي عمرو بن لُحي كانوا موحدين يعبدون الله وحده ولا يشركون به. وأن ابن لُحي هو الذي أدخل الوثنية إلى مكة لأسباب تجارية لا علاقة لها بالعقيدة الدينية. ولكن الحنيفية عُرفت من خلال مجموعة من النخب المثقفة أو الحكماء التي تعالت عن عبادة الأوثان. ولكن كانت هناك عوائق كثيرة لكي تكون الحنيفية دين العرب لو لم يظهر الإسلام، منها نزول الحنيفية من عليائها، وكونها مذهب النخبة فقط إلى طبقات الفقراء والمعدمين والمسحوقين، وأن يُهيأ للحنيفية زعيم قرشي صادق العزم، ثرياً، مستعداً لقتال قريش. كذلك كان يجب على الحنيفية أن تتجه للفتوحات لتعويض قريش عما فقدته في تجارتها التي ذهبت بذهاب الأصنام كمنشطة للتجارة ومسببة المال. وأن يعتبر الحنفاء أن الحنيفية هي خاتمة الرسالات السماوية، وأن خطابهم هو أكمل خطاب وأوفى كتاب، دون أي إنكار أو جحود لبقية الأديان السماوية الأخرى.

٣- السيناريو الثالث، أن يصبح العرب يهوداً أو نصارى. ولقد سبق واستبعدنا اليهودية ذلك قبل قليل. أما المسيحية، فكان هناك احتمال كبير أن يصبح العرب مسيحيين لو لم يظهر الإسلام. وهذا الرأي يؤيده المؤرخ العراقي المعروف جواد علي في كتابه (المُفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام)(١٠ أجزاء) ويقول: "لولا ظهور الإسلام ونزول الوحي على الرسول لكان وجه العالم العربي ولا شك غير ما نراه الآن، ولكان العرب على دين النصرانية، وتحت مؤثرات أجنبية، هي الثقافة التي اتسمت بها الشيع النصرانية المعروفة حتى اليوم" (المُفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج٦، ص ٥٩٠). ويورد جواد علي عدة أسباب لذلك منها:

١- أن المسيحية لكي تنتشر في الجزيرة العربية لا تحتاج إلى زعيم قرشي، كما لم تكن المسيحية بحاجة إلى حروب واقتتال.

٢- إضافة إلى ذلك، فإن المسيحية خارج الجزيرة العربية استطاعت أن تقدم للتجارة المكية والعربية بشكل عام خدمات كثيرة عن طريق السلطات البيزنطية في بلاد الشام، كما استطاعت أن تقدم خدمات أخرى داخل الجزيرة العربية كبناء الأديرة –كما قلنا– وتجهيزها بكل وسائل الراحة الممكنة في ذلك الوقت، من أجل راحة القوافل التجارية بين الجزيرة العربية وبلاد الشام، وكذلك بين الحجاز واليمن.

٣- كانت المسيحية في الجزيرة العربية ديانة منفتحة اجتماعياً، تشجع الفن بأنواعه المختلفة وخاصة الموسيقى والغناء، وتشرب الخمر، وتسمح باختلاط الرجال مع النساء، وإلى ما هنالك من المظاهر الاجتماعية المنفتحة والمريحة، وهو ما كان يناسب واقع مكة التجاري المنفتح اجتماعياً بفعل الاتصال بالأجانب من بيزنطيين، وفرس، وساسانيين، وأحابيش.

٤- كانت المسيحية ديانة باذخة وكنيستها غنية وطقوسها كرنفالات احتفالية مثيرة للخيال، برغم دعوة السيد المسيح إلى الزهد والتقشف. وكانت مظاهر غنى الكنيسة تتجلى في إقامة الكنائس الجميلة الفخمة ذات المعمار الفني الأنيق، والجميل، والمكلف مادياً. وكان الكهنة في الكنيسة من الأثرياء المترفين المنعمين، برغم مظاهر الزهد والتقشف والدعوة إليهما. وكان هذا الثراء العام للمسيحية وهذا البذخ في الطقوس الدينية يرضي غرور الطبقة الغنية والأرستقراطية من المجتمع المكي والمجتمع العربي بشكل عام. ذلك أن المجتمع المكي كان هو أيضاً مجتمعاً باذخاً مترفاً، وغنياً.

ومن خلال هذا كله، كنا نرى أن المسيحية كانت أقرب ديانة سماوية للإسلام وأن الإسلام لو لم يظهر في الوقت المناسب لكانت المسيحية هي دين العرب. والدليل أن الإسلام عندما ظهر لم يصطدم مع المسيحيين المسالمين البعيدين عن لعبة المال والسياسة، ولم يتحارب معهم كما اصطدم وتحارب مع اليهود القابضين على زمام الاقتصاد في المدينة، والذي كان سبب العداء بين المسلمين واليهود، كما أن القرآن الكريم لم يأت بآيات النقد والتقريع للنصارى، كما جاء بشأن اليهود.

ما حال العرب ثقافياً لو لم يظهر الإسلام؟

السيناريو الأول أن يبقى العرب وثنيين، وبذا سوف تشمل الثقافة العربية كل العلوم الحديثة وخاصة الفلسفة المهمة، ولكن بالمقابل كان العرب سيحرمون من كثير من العلوم الدينية التي سيطرت على الثقافة العربية بفعل ظهور الإسلام ومنها: علم أصول الدين، وعلم الكلام، وعلم العقائد الإسلامية، وعلم التوحيد، وعلم الذات والصفات، وعلم أصول الفقه، وعلوم القرآن وعلوم الحديث، وعلم الفقه الإسلامي، والفلسفة الإسلامية التي أقامت دعائمها الفرق الإسلامية المختلفة كالشيعة، والخوارج، والمعتزلة، والصوفية، والمرجئة، وخلاف ذلك. وبرز فيها فلاسفة عظام كابن سينا (علم المنطق)، وابن باجه (علم الإنسان)، وابن رشد (مشكلة النقل والعقل)، والفارابي (العلم الإلهي والعلم المدني)، والكندي (الميتافيزيقيا)، وغيرهم.

والسيناريو الثاني، أن يصبح العرب حنفاء، وفي هذه الحالة فإن خضوع الأدب والفن العربيين قبل الإسلام للشروط الأخلاقية والدينية الإسلامية القرشية سيكون هو نفس الأدب الخاضع لمثل هذه الشروط في حالة سيادة الإسلام الحنيفي، شرط ارتباط الإسلام الحنيفي بشروط تاريخية كثيرة أهمها، أن يكون الإسلام الحنيفي قرشياً، حيث الزعامة الدينية والسياسية والتجارية، وأن يأتي الإسلام الحنيفي بكتاب مماثل للقرآن يكون هو المرجعية التاريخية للعرب، بدلاً عن الشعر الذي كان هو المرجعية، وأن يكون للإسلام الحنيفي تطلعات وطموحات سياسية ومالية بحيث يَعِدُ أصحابه بممالك كسرى وقيصر وكنوزهما، وأن يلغي الإسلام الحنيفي-كما ألغى الإسلام القرشي-كل ما سبقه من ثقافة عربية، ويعتبر ظهور الإسلام هو بدء التاريخ السياسي، والاجتماعي، والثقافي للأمة العربية.

والسيناريو الثالث، هو أن يصبح العرب يهوداً أو مسيحيين. ومن المرجح أن يصبحوا مسيحيين في هذه الحالة للأسباب التي شرحناها سابقاً. وفي هذه الحالة فإن الثقافة العربية سوف تواجه ما واجهته الثقافة الغربية قبل عصر التنوير في القرن السابع والثامن عشر.

ما حال العرب السياسية لو لم يظهر الإسلام؟

لو لم يظهر الإسلام، لبقي العرب منقسمين في جزيرتهم العربية بين ممالك شمالية وممالك جنوبية، ومتحاربين في بلاد الشام والعراق، قاصرين مهمتهم التاريخية والسياسية على أن يكونوا "رأس حربة" لهاتين الإمبراطوريتين، وعلى الذود عن حدود الإمبراطوريتين الفارسية والبيزنطية ضد القبائل العربية الغازية من قلب الجزيرة العربية بين حين وآخر، مقابل عطايا وهدايا ومطايا القياصرة البيزنطيين والأكاسرة الفرس.

ولو لم يظهر الإسلام، لظل العرب قُصَّراً سياسياً، معتمدين في السياسة-كما كانوا في القرن العشرين – على إحدى القوتين العظميين (الفرس والبيزنطيين) في ذلك الوقت لاستجارتهم ونصرتهم على أعدائهم، كما فعل سيف بن ذي يزن الزعيم العربي اليمني عندما استجار بكسرى أنو شروان لينصره على الأحباش المسيحيين، وكان ذلك بمثابة خروج الاستعمار الحبشي من اليمن ودخول الاستعمار الفارسي. وقد تكرر مثل هذا الواقع السياسي في القرن العشرين -عندما أعاد التاريخ نفسه-عندما زال الاستعمار العثماني من العالم العربي في عام ١٩١٨، وحلَّ محله الاستعمار الفرنسي، والبريطاني، والإيطالي.

ولو لم يظهر الإسلام، لظل العرب يخافون السياسة ويخشوها خوفهم على تجارتهم وخشيتهم عليها، ولبقي العرب منغمسين في تجارتهم فقط، ينمونها، ويلتزمون الحياد السياسي ما أمكنهم ذلك، ويدخلون في نزاعات سياسية أو عسكرية مع الآخرين حرصاً على الأمن والأمان اللذين تستدعيهما التجارة. وبهذا يكون الإسلام قد قدم المنجز الأكبر للعرب، وهو إقامة نظام وكيان سياسي، استمر سبعة قرون ممتدة من بداية العصر الراشدي وحتى نهاية العصر العباسي (٦٣٢-١٢٥٨م). وأن العرب بدون الإسلام ما كان لهم أن يقيموا مثل هذا الكيان السياسي الضخم، ولا أن يتركوا مثل هذا التاريخ بهذا الزخم، ولا أن يصبحوا أسياد أنفسهم في السياسة والحكم، لا يستجيرون بالآخرين ولا يجيرون الآخرين على حساب قوميتهم ودينهم، كما كانوا يفعلون قبل الإسلام. وكان ذلك يتم لأول مرة في تاريخ العرب، وهو أن يصبح العرب أسياد أنفسهم وذوي قوة ذاتية، وينالوا استقلالهم الذاتي وسيادتهم الكاملة على أرضهم وأرض الشعوب الأخرى الخاضعة لهم، وهو بلا شك انجاز سياسي عظيم بكل المقاييس.

فولر وعالم بلا إسلام

لا شك بأن ما حدث في ٢٠٠١/٩/١١ كان وراء دراسة فولر المشار إليها، وهي تصور هذا العالم بلا إسلام. كما كان هذا الحادث التاريخي المفزع وراء المئات من الكتب، والدراسات، والأبحاث، والندوات التي تمت في الغرب والشرق بخصوص تموضع الإسلام، وإعادة اكتشافه.

وكما قدمنا عدة سيناريوهات في كتابنا المذكور أعلاه (لو لم يظهر الإسلام ما حال العرب الآن؟) فإن الباحث فولر، ينهج المنهاج نفسه. فيسأل ما حال العالم الآن لو لم يظهر الإسلام من الناحية الإثنية؟

ويجيب بقوله:

"سيبقى وجه المنطقة معقّداً مشوّشاً. وستواصل الجماعات المسيطرة في الشرق الأوسط كالعرب، والفرس، والأتراك، والأكراد، واليهود، وكذلك البربر، والبشتون سيطرتها على المشهد السياسي. لنأخذ الفرس على سبيل المثال. لقد امتدّت الإمبراطوريات الفارسيّة المتعاقبة، لزمن طويل قبل الإسلام، إلى حدود أبواب أثينا وكان الفرس المنافسين الأبديّين على ساكنة الأناضول. وكانت شعوب سامية رافضة لهذا التفوّق قد حاربت الفرس في الهلال الخصيب حتّى العراق. ومن بعد، ثمّة القوى القبليّة المختلفة والتجار العرب ينتشرون ويترحلون في مناطق ساميّة أخرى من الشرق الأوسط قبل الإسلام كالأتراك الذين غزوا الأناضول والبلقان إلى حدود فيينا ومنطقة كبيرة من الشرق الأوسط. هذه الصراعات من أجل السلطة والأرض والسيطرة والتجارة كانت موجودة طبعاً قبل ظهور الإسلام. بيد أنّه يبدو اعتباطيّاً استبعاد الدين نهائيّاً من المعادلة. فالحقّ أنّه، لو لم يظهر الإسلام أصلاً، لبقيَ القسم الأكبر من الشرق الأوسط بالأساس مسيحياً بمختلف طوائفه، كما كان الحال في فجر الإسلام، ذلك أنّه باستثناء قلّة من المجوس، وعدد ضئيل من اليهود لم تكن هناك ديانة كبرى موجودة."

وهذا بالضبط ما توقعناه وقلناه في كتابنا المذكور أعلاه قبل خمس سنوات في عام ٢٠٠٢.

وفولر في بحثه يسأل سؤالاً مهماً وهو: لو بقي الشرق الأوسط مسيحياً، فهل سيتم التوافق بين الشرق والغرب بدلاً من العداء الحالي؟

ويجيب فولر على هذا السؤال بقوله:

لقد كانت راية المسيحيّة، في العصر الوسيط، إعلاناً تعبويّاً لتحقيق المتطلّبات الدنيويّة للأوروبيّين الأقوياء. لم يكن دين سكّان الشرق في صدارة الدوافع إلى التوسع الإمبراطوري للغرب على هذه المنطقة. لقد استطاعت أوروبّا، بطريقة نموذجيّة، أنْ تحمل القيم المسيحيّة لأهل الشرق. ولكنّ الهدف الرئيس كان استيعاب مراكز متقدّمة للاستعمار كمصادر لثراء الوطن الأمّ وقواعد لتوسّع النفوذ الغربيّ. وعلى هذا، فممّا لا يُصدّق أنّ نصارى الشرق قد تقبلّوا بارتياح زحف الجيوش الأوروبيّة، إذْ لعبت الإمبرياليّة على الفسيفساء الإثنيّة المركّبة في المنطقة وفق سياسة "فرّق تسد".

فهل ستقبل دول الشرق الأوسط لو كانت مسيحيّة ببسط الحماية الأوروبيّة على المنطقة؟

لا نظنّ ذلك، بكلّ تأكيد. فلم يكن الإسلام هو الذي جعل دول الشرق الأوسط تقاوم بشدّة المشروع الاستعماريّ وتقاوم رسمه للحدود الجديدة وفق الاعتبارات الجيوسياسيّة الأوروبيّة. ولم تكنْ تلك الدول المسيحيّة الشرق أوسطيّة المفترضةُ لتحسن قبولَ الشركات البتروليّة الغربيّة العابرة للقارات معزّزةً بموظّفين أوروبيين ودبلوماسيين وأعوان مخابرات وجيوش أكثر ممّا فعل المسلمون.

إن الشرق الأوسط، سيكون دوماً، مؤهّلاً لإفراز حركات قوميّة ضدّ الاستعمار لانتزاع السيطرة على أراضيها وأسواقها وسيادتها، تماما كما في حركات المقاومة ضدّ الاستعمار في الهند الهندوسيّة، والصين الكونفشيوسيّة، وفيتنام البوذيّة، وإفريقيا المسيحيّة، والوثنيّة. وبالتأكيد، سيجد الفرنسيون أنفسهم يبسطون نفوذهم على الجزائر المسيحيّة لاستغلال خيرات أراضيها الفلاحيّة وإقامة مستعمرة هناك. وكذلك الإيطاليّون، لم تمنعهم مسيحيّة إثيوبيا من أن يحولوها إلى مستعمرة يسوسونها بالحديد، والنار. باختصار، ليس ثمّة سبب لكي نعتقد أنّ ردّ فعل الشرق الأوسطيّ على العدوان الاستعماريّ الأوروبيّ سيتغيّر تغيّراً ذا بال عن الكيفيّة التي كان عليها بالفعل تحت الإسلام.

من كوسوفو إلى كردستان العراق..بوصلة المصالح وأجندة العمل

د.عماد مؤيد
أكاديمي

ثمة حدثان مهمان وقعا خلال فترة زمنية متقاربة على الرغم من ان المسافة الجغرافية التي تفصلهما عن بعض قد لا تعطي للحدثين اي ارتباط عضوي سياسي، الا أن من ينظر الى الموضوع من زاوية اخرى ربما يجد ثمة بعض المعطيات والمدخلات السياسية على صعيد مغزى القضية قد تقرب بينهما خصوصاً وأن السياق التاريخي قد يوفق في منح بعض عناصر التشابه لكلا الحدثين، الحدث الأول هو اعلان استقلال اقليم كوسوفو الذي بدا وكأنه استمرار للسابقة السياسية والقانونية بمنح اقليم تيمور الشرقية استقلالاً تاماً بعد فصله عن اندونيسيا، أما الحدث الثاني فهو العملية العسكرية التركية ضد قواعد ومعاقل حزب العمال الكردستاني (PKK) في شمال العراق، وكلا الحدثين يمكن أن نضعهما ضمن طبقة التنافر الكامن بين (حق السيادة) الذي يعد من تراكمات النظام الدولي القديم و(حق تقرير المصير) باعتباره مفردة حيوية في أبجديات النظام الدولي الجديد، مع الاقرار بحقيقة الفوارق الواضحة بين الحدثين على صعيد التعامل الدولي.

وقبل أن نسترسل في الحديث أود أن انوه بأننا لا نتخذ موقفاً انحيازياً تجاه أي حدث بقدر ما نريد أن نقدم تشخيصاً موضوعياً للتطور الحاصل في حالة دولية متعاكسة، فالحدث الصربي أثار ولا شك قضية التناقض الفاضح ما بين حق تقرير المصير وهو الحق الذي دخل أجندة العمل الدولي منذ الحرب العالمية الأولى كتعبير عن ضمانة انسانية للأقليات التي تعاني اضطهاداً عرقياً واجتماعياً، وما بين حق الدولة في ممارسة سيادتها على أراضيها وأقاليمها، فالتدخل الاوروبي والأميركي في دعم ورعاية عملية استقلال اقليم كوسوفو وهو جزء تاريخي من دولة صربيا بدا وانه انتهاك لسيادة الدولة، وهو حق على جميع الدول احترامه والاعتراف به كعرف قانوني دولي، ولكن مع الاقرار بهذا المبدأ الا أنه في ذات الوقت لا يمكن التغاضي عن حقيقة أن مفهوم سيادة الدولة على حدودها الجغرافية وشعبها شهد خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين تبدلاً في معناه، هذا إن لم يكن ثورة، فعلم السياسة يؤرخ لمعنى سيادة الدولة بأنه مستوحى من معاهدة ويستفاليا في عام (١٦٤٨) والتي أنشأت الدولة الحديثة في أوروبا والتي أخذت تترسخ وتكتمل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بحيث أصبح مفهوم السيادة الوطنية، القديم النشأة، عنصراً رئيسياً من عناصر تشكل الدول والاعتراف الدولي بها، وبقيت السيادة العنصر الأهم في إبراز سلطة الدولة ممثلة بحكومتها على شعوبها، سواء كان حكماً ديكتاتورياً شمولياً أم حكماً ديمقراطياً، وأصبح عدم التدخل في شؤون الدول مبدأً دبلوماسياً عُدَّ معه التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى خرقاً للأعراف والتقاليد الدولية.

ولكن بنهاية القرن العشرين وانتهاء الحرب الباردة وبداية العصر الأميركي والقيم المعولمة أصبح التدخل في شؤون الدول الأخرى من صميم السياسات الدولية، وخاصة للدول الكبرى وأصبح معه التدخل لدعم القيم الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان ليس مقبولاً فقط، بل ويستند إلى الشرعية الدولية ويحظى بدعم المجتمع الدولي، وفي عالم اليوم شهدت غالبية الدول الحديثة النشأة ظهوراً متصاعداً للأقليات والقوميات والأديان والهويات الباحثة عن جذورها في ظل سياسات الإدماج القسري السابقة، لتواجه الدول بمعضلة الهوية الوطنية والانتماء، اذ أخرجت العولمة مارد الأقليات من قمقمه لتغدو معه مطالب الأقليات الإثنية والعرقية بالاستقلال شرعية ومدعومة دولياً، ولتصبح الصورة أكثر وضوحاً، دولٌ تتوحد كتطور سياسي لدولها متجاوزة بذلك تاريخاً من الصراعات الدموية كأوروبا ودول تتفتت إلى أجزائها الأولية مستعيدة أحقاداً وثارات لم تتمكن الدولة الحديثة من تهذيبها.

ولو عدنا الى الحدث العراقي، فلا غبار على أن التدخل العسكري التركي هو تعبير عن انتهاك واضح لسيادة دولة، أما المبرر الذي تتعكز عليه انقرة فهو مطاردة فلول الارهاب الذي يطال مدنها انطلاقاً من قواعده الجبلية، فهو انتهاك لسيادة الدولة تحت ذريعة محاربة الارهاب، أما حدث كوسوفو فهو انتهاك لسيادة الدولة الصربية تحت مبرر الحماية الاجتماعية والسياسية لحقوق الاقليات، والرابط ما بين الحدثين هو البعد السياسي لواقع الاقلية التي تحمل هوية عرقية وثقافية متمايزة، اذ يبدو أن انقرة لا تريد ان ترى تجربة كوسوفو تتكرر في شمال العراق، فان كان (الناتو) قد شن حملة عسكرية في اذار من عام (١٩٩٩) ضد نظام (سلوبودان ميلوسوفيتش) لتحطيم قدرة النظام العسكرية على اضطهاد الاخر وتوفير المقومات الابتدائية اللازمة لفعل الاستقلال والتي استمرت لما يقرب من تسع سنوات، فان انقرة وبرضا أميركي تشن حملتها العسكرية الثانية خلال فترة قريبة لتأكيد رفضها القطعي لأي نية لدى قيادات التمرد الكردي لأن تحذو طريق كوسوفو في التفكير باعلان استقلال الأكراد عن تركيا.

وعلى الرغم من أن ما نعيشه هو مرحلة تتداخل فيها سياسات الدول مع القانون الدولي، وترسم أطرها قرارات مجلس الأمن والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الى الدرجة التي زالت معها الحدود الفاصلة بين (حق التدخل الإنساني) وحق (ممارسة الدول لسيادتها الوطنية)، فانتهت مرحلة سيادة القانون الدولي المنظم للدول بدخول فاعلين دوليين جدد من منظمات إرهابية وأحزاب تحرر وطنية وأفراد وحتى منظمات حقوق الإنسان بحيث نقر إنه عصر جديد آخذ في التشكل، دخل معه المجتمع الدولي حقبة جديدة من التطور والتغيير، وغدت مفاهيم مثل المصلحة الوطنية والسيادة فاقدة لقدسيتها لمصلحة العدالة الإنسانية أو العدالة الدولية وبما يوحي بالتعارض الصارخ بين قواعد النظام الدولي القديم، التي أرسيت في القرن الماضي بفعل ميثاق الأمم المتحدة ونظام دولي يتشكل يستمد أسسه من الحقوق التي حددها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي هي ركيزة من ركائز النظام الدولي السابق، تأسست عليه الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، والتي تضمن في عالم اليوم حقوق الفرد ضد استبداد الدول، الا أنه مع ذلك ما زالت الدول الكبرى تتعاطى مع هذه المفاهيم وفق ميزان المصلحة وهو ما يمكن ان نتلمسه من خلال امعان النظر والتفكير في آلية التعامل الدولي المتعاكس فيما يخص قضية كوسوفو وقضية حزب العمال الكردستاني.